



المقدمة

يوضع التقرير الرقابي الخاصّ التالي حول موضوع أنشطة حكومة إسرائيل واستعداداتها لأزمة المناخ على طاولة الكنيست، ويعرض على الجمهور عشية انعقاد لجنة المناخ العالمية التي ستلتئم في مطلع شهر تشرين الثاني 2021، في أوج حغبة يتخذ فيها العالم قرارات سياسية حاسمة ستؤثر تأثيراً بالغاً على الطريقة التي سنواجه فيها هذه الأزمة العالمية، التي يُتوقّع أن ترافقنا في العقود القريبة.

يتميز التقرير الرقابي الحالي بأبعاد عدة. **أولها** أنّ رقابة الدولة قد ارتأت معالجة هذا الموضوع الآخذ بالتشكّل من خلال طرح رؤية مستقبلية رغبةً في وضع مستند شامل بأيدي صنّاع القرار كي يساعدهم على التهيؤ لهذه المسألة متعدّدة الأبعاد ومواجهتها. **ثانياً**، يشمل التقرير تحليلاً للمخاطر في مجالات مختلفة، لا سيّما مخاطر ماليّة، وأخرى تتعلق بالحيز الفيزيائي، ومخاطر جيوسياسية، ويشير إلى ضرورة دمج هذه المخاطر في مجمل التهديدات القوميّة، وفي معالجة مجمل المواضيع الاستراتيجية التي تقع مسؤوليتها على عاتق الحكومة. **ثالثاً**: تتعامل فصول التقرير مع هذه القضية في عدد من الأصعدة: الصعيد الذي يشمل العديد من الوزارات والأجسام الجماهيرية العامة؛ الصعيد القطاعي-العام، الخاص والمدنيّ؛ الصعيد الذي يشمل قطاعات اقتصادية كالطاقة والمواصلات؛ والصعيد الدوليّ. هذه الأصعدة تتداخل فيما بينها وتستوفي فحصاً شاملاً للموضوع. **رابعاً**: يشمل فصل التلخيص في هذا التقرير -فيما يشمل- تحليل الفجوات التنظيمية والأدائية التي تمكّن مواجهتها من تحسين أداء الحكومة عند معالجتها لموضوع المناخ، حيث أنّ رقابة الدولة تتقصى أثر المشاكل الجذرية.

على أساس أبحاث علميّة تراكمت في العقود الأخيرة، يتبلور إدراك عالمي بأنّ استمرار انبعاث غازات الدفيئة بالأحجام الحالية سيؤدي إلى ارتفاع تركيزها في الغلاف الجوي، ومن ثم إلى تغييرات مناخية حادة؛ وستترتب عن ذلك أزمة أخذة بالتشكل تشمل دولا وقطاعات مختلفة، والتي ستؤدي إلى تدهور اقتصادي، وصحّي، وإيكولوجي عالمي؛ وأنّ منع تحقّق هذا السيناريو يتطلّب نشاطاً عالمياً شاملاً لتقليص انبعاث غازات الدفيئة من خلال الانتقال إلى اقتصاد خال من الكربون.

تتطلب المواجهة الناجمة لتقليص غازات الدفيئة والتهيؤ للأضرار المناخية تغييراً في المفاهيم والتصورات، وبحسبها لا تشكّل أزمة المناخ موضوعاً بينياً بل أزمة بنيويّة-هيكلية تهدّد العديد من المنظومات الحياتيّة، وعلية فهي (أي الأزمة) تمتّ بصلة لمجمل الأنشطة الحكوميّة. في الكثير من الدول جرى الإعلان عن حالة طوارئ مناخية، وشُرع باتخاذ خطوات على المستويين الوطنيّ والمحليّ من خلال الإدراك بأنّ أزمة المناخ تشكّل مركّباً مهمّاً في خارطة المخاطر، ولن يدور الحديث بعد الآن عن موضوع بيئيّ محدود التأثير، بل عن أزمة يشكّل التهيؤ لها مركّباً مركزياً في الاستراتيجية القوميّة لتعزيز المناعة الجماهيرية، والاستعداد البيوي لأزمات متعدّدة المخاطر.

من خلال الإدراك بأنّ ثمة ضرورة لعمل حكومي استباقي يرتكز على المعلومات القائمة، قام مكتب مراقب الدولة بفحص القرارات السياسيّة، والإجراءات التي قامت بها دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة في عدد من المجالات الأساسيّة، وقد جرت عملية الفحص هذه بنظرة شملت: نشاطات تقليص انبعاث غازات



الديفينة (mitigation)؛ التهيؤ متعدد القطاعات للمخاطر التي تقترب بالتغيرات المناخية (adaptation)؛ والمخاطر الاقتصادية والمالية التي تتبع من التغيرات المناخية؛ وطريقة التهيؤ التنظيمي من قبل إسرائيل لمعالجة هذه المواضيع. يشمل تقرير الرقابة استعراض مقارنة لما يجري في دول أخرى، وعرض نواتج عمل منظمات دولية مهنية في المواضيع التي ينطرق إليها التقرير، واستعراض أبحاث ومصادر دولية، وتحليل اتجاهات عالمية، وأنشطة وتوصيات قدمتها دول ومنظمات عالمية، وتحليل مخاطر وأبحاث علمية. إلى ذلك التقى طاقم الرقابة خلال عملية الرقابة مع مجموعة من الباحثين ومع موظفين يعملون في المقرات الرئيسية والحقل في عشرات الهيئات العامة، ومن بينها هيئات قومية، غالبية الوزارات والأجسام التابعة لها، ومدوبي القطاع الصناعي، وغيرهم.

تمخض النشاط الرقابي عن عدد من النواتج التي تظهر أنّ التغيير في المفاهيم والتصورات لم يحصل بعد في دولة إسرائيل؛ وأنّ الأجسام التي اتخذت إجراءات من أجل تحسين عملية التهيؤ للأزمة المناخية قليلة؛ وأنّ إسرائيل من الدول القليلة في العالم التي لم تشرع بعد بالعمل على أساس خطة تهيؤ قومية مموّلة ومصادق عليها، على الرغم من أنّها تقع في منطقة معرضة لمخاطر كبيرة (Hot spot)، وعليه فهي معرضة لمزيد من مخاطر التغيرات المناخية؛ تبين أنّ أزمة المناخ لم تشكل بعد جزءاً من خارطة التهديدات القومية؛ ولم يجر بعد تطبيق الخطوات اللازمة للحدّ من انبعاث غازات الدفيئة، وأعاقت خلافات بين الوزارات (وما انفكت تعيق) قدرة إسرائيل على الوفاء بتعهداتها وغاياتها في مجال تقليص كميات غازات الدفيئة المنبعثة، والانتقال إلى استخدام الطاقة المتجددة؛ لم يجر بعد في إسرائيل تذويت المخاطر الكامنة في التغيير المناخي وتأثيراتها على الاقتصاد وعلى الجهاز المالي؛ وما زالت إسرائيل تقع في أسفل القائمة من بين الدول التي قمنا باستعراضها في مجال التجديد والابتكار المناخي.

يوصي التقرير الرقابي بفحص الصعوبات في البنية التنظيمية والأدائية القائمة في هذا الصدد، ومن بينها تشتيت الصلاحيات بين جهات حكومية عديدة وتجزئة كل واحد من سبل معالجة أزمة المناخ؛ وفجوة هيكلية بين مسؤولية الجسم العام عن مجال معين وبين صلاحية العمل في هذا المجال. كلّ هذه الأمور تصعب على تسوية التوتر القائم بين الغايات الجماهيرية العامة المختلفة والحسم فيما بينها. نوصي أيضاً بتحديد أن الانشغال بأزمة المناخ كغاية جوهرية يقع على عاتق الحكومة (مجمّل الوزارات)، وأنّ الموضوع سيعالج من خلال منصة قومية تمكّن من الحسم على أساس التوازن بين مصالح عامة متصادمة، ومسارات اتخاذ قرارات في ظروف عدم اليقين، والتي قد تفضي إلى إدخال تغيير جذري في القطاع الاقتصادي. سيُساهم هذا الأمر في تحسين التخطيط الحكومي طويل الأمد برؤية شاملة، في سبيل قيادة دولة إسرائيل نحو اقتصاد يقلّ فيه استخدام الكربون، ويقوم بدمج اعتبارات مناخية في عمل الحكومة. قدّم التقرير الرقابي توصية إضافية تتمثل في تعزيز البنية التحتية المعلوماتية والعلمية والاقتصادية والتكنولوجية المطلوبة لهذا الأمر، والعمل على أن تقوم البنية التحتية والموارد القومية والتمويل العام والخاص بدعم انتقال دولة إسرائيل إلى اقتصاد يقلّ فيه استخدام الكربون، والدفع نحو قيام الدولة بما هو مطلوب كي تفي بتعهداتها وغاياتها في مجال تقليص انبعاث غازات الدفيئة.

يشار أنّ الحكومة قد اتخذت عسوية الانتهاء من النشاط الرقابي عددًا من القرارات المتعلقة بأبعاد مختلفة للتغيير المناخي، وتحدّدت في بعضها غايات وإجراءات ذات بعد تنفيذي.



في ملخص الأمر يمكن القول أنّ ثمة تحدّ مائل أمام الحكومة يتمثّل في مسائل إدارة المخاطر على المستوى القومي، وضرورة رسم مسار يفضي إلى بناء اقتصاد يقلّ فيه استخدام الكربون، والنموّ الأخضر، والانتقال إلى طاقة خضراء من ناحية، والاستعداد الأمثل -من الناحية الأخرى- للمخاطر المترتبة على التغيرات المناخية على مستوى الفرد، والموارد والطبيعة. كلي أمل أن تساعد نتائج الرقابة وتوصياتها في النهوض بالقضايا التي تتعلّق بأزمة المناخ، وأن تدفع الهيئات التي خضعت للرقابة للعمل في هذا المجال.

مَتْنِيَاهُو أَنجِيلْمَان

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

القدس، تشرين الثاني 2021